تقدموا باقتراح بقانون بشأن تجريم اقتنائها أو بيعها أو شرائها

نواب : خطر الحيوانات المفترسة أكبر من حمل السلاح ولابد من التصدى له

كامل العوضي

■ العوضي: هذه التجارة أصبحت «موضة» وهواية لدى العديد من الشباب

عدنان عبدالصمد

■ عبد الصمد :هذه السلوكيات تمثل خطراً مباشراً على الناس في الشوارع والمتاجر والأسواق أو حتى البيوت

احمد القضيبي

■ القضيبي : القانون كان يجب أن يقر سابقا حتى نتلافي الحوادث المتكررة وآخرها مصرع الخادمة الفلبينية

راكان النصف

■ راكان النصف : الموضوع زاد عن الحد المعقول وأصبح البيع والشراء مباشرا وصريحا على مواقع التواصل الاجتماعي

تقدم أعضاء مجلس الأمة النواب كامل محمود العوضي وعدنان سيد عبد الصمد واحمد سليمان القضيبي ود.احمد عبدالله مطيع العازمي وراكان يوسف النصف باقتراح بقانون بشأن تجريم اقتناء أو بيع أو شراء أو الإعلان بخصوص الحيوانات المفترسة.

وقد نصت المادة الأولى من القانون على اعتبار اقتناء أو بيع أو شراء أو أي تعامل آخر بخصوص الحيوانات المفترسة بين الأفراد جريمة يعاقب عليها القانون، فيما نصت المادة الثانية منه على معاقبة كل من يقتني أو يبيع أو يتعامل أو يعلن عن عمليات البيع أو الشراء بخصوص الحيوانات المفترسة بغرامة وقدرها عشرون الف دينار كويتي أو عقوبة السجن لمدة ستة أشهر أو بكلتا العقوبتين.

فيما استثنت المادة الثالثة من هذا القانون كل فرد أو جهة حاصلة على ترخيص حصري من الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لأغراض السيرك أو حدائق الحيوان المرخصة وما شابهها.

وفي هذا الصدد قال النائب كامل العوضي في تصريح صحفي بانه بعد أن انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة اقتناء الحيوانات المفترسة وبيعها وشرائها والإعلان عنها في وسائل التواصل الاجتماعي دون أي رقابة من قبل السلطات حتى باتت هذه الظاهرة مثل الموضة الجديدة أو الهواية الخاصة، وبعد أن حدثت حادثة نهش حيوان مفترس لخادمة فيليبينية في بطنها ويدها وتسبب ذلك في مقتلها، وقد سبقتها حوادث مماثلة من هروب لهذه الحيوانات، توجب إصدار قانون يحمي الناس من خطر هذه الحيوانات التي يمكن أن تخرج عن السيطرة أو تهرب من أصحابها في أي وقت ومهما كان الحرص موجودا.

كما بين العوضي بأن استثناء الأفراد أو الجهات التي تحصل على ترخيص حصري من الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لأغراض السيرك أو حدائق الحيوان المرخصة وما شابهها من عقوبات هذا القانون يضع مسئولية حماية الناس من خطر هذه الحيوانات في أيدي مختصين مؤهلين للتعامل مع هذه الحيوانات وفي مناسبات محددة وليس في أي وقت ومن قبل أي شخص.

فيما أكد النائب عدنان عبد الصمد بأن هذه السلوكيات تمثل خطرا مباشرا على الناس في الشوارع والمتاجر والأسواق أو حتى البيوت، باعتبار أن هذه الحيوانات تعيش وسط مناطق مأهولة من جواخير ومزارع ومخيمات ومناطق سكنية عادية، معتبرا بأن هذا الخطر أكبر من خطر السلاح لأن السلاح في حال فقدانه أو ضياعه أو سرقته لا يمكنه إحداث ضرر من تلقاء نفسه إلا إذا استخدمه الإنسان.

فيما قال النائب احمد القضيبي ان دور القانون هو تنظيم التعامل بين الأفراد وحماية الأشخاص جميعهم من التعرض للمخاطر وحماية أمنهم وسلامتهم ، مؤكدا على ان هذا القانون كان يجب وأن يقر سابقا حتى نتلافي الحوادث التي حدثت مؤخرا وآخرها مصرع الخادمة الفلبينية متأثرة بجراحها عقب نهشها من قبل أسد تم تربيته في سكن خاص ، وقد سمعنا قبلها عن فرار العديد من الحيوانات المفترسة والذي عرض حياة المواطنين وأمنهم للخطر .

وأضاف النائب راكان النصف ان الموضوع زاد عن الحد المعقول وأصبح البيع والشراء في الحيوانات المفترسة مباشرا وصريحا على مواقع التواصل الاجتماعي وعبر مزادات علنية ، مما حتم وجود قانون ينظم هذه العلاقة ويحد من هذه الظاهرة الخطيرة ، والتي باتت مثل الهوس لدى العديد من الشباب الكويتي .

وأكد النائب احمد مطيع العازمي ان دورهم كنواب مجلس الأمة ومسئوليتهم امام الله وأمام الناخبين يحتم عليهم التصدي لمثل هذه الظاهرة التي تؤرق العديد من أهالي الكويت بمنتهى الحزم ولذلك تم إقرار هذا القانون مع زملائه وتقديمه ليتم طرحه للنقاش في مجلس الامة وذلك حتى تنتهي هذه الحالة العبثية في بيع وشراء هذه الحيوانات المفترسة والتي ربما تقع في يد احد الشباب " عديم المسئولية " مما يشكل أمن وسلامة جيرانه و أمن وسلامة من يملكه أيضا وأسرته

رصد الأنشطة البرلمانية لنواب الأمة خلال الأسبوع الثالث من ديسمبر

«اتجاهات» : استجواب الطريجي يتصدر المناقشات واستياء من تدخلات المجلس الأولمبي

اعد المرصد البرلماني التابع لمركز اتجاهات للدراسات والبحوث تقريره الخاص بالأنشطة البرلمانية خلال فترات زمنية متصلة، وتناول فيه كافة التفاعلات النيابية داخل وخارج قبة عبدالله السالم خلال الاسبوع الثالث من شهر ديسمبر الجاري، وتوصل لعدة مؤشرات ابرزها تصدر مناقشة الاستجواب الموجه من الطريجي لوزير التجارة والصناعة عبدالمحسن المدعج لاهتمامات النواب، كذلك مناقشة تدخلات المجلس الأولمبي الآسيوي في الشأن الرياضي الداخلي ومدى الاستعدادات لاستقبال موسم الأمطار، كما تقدم النواب خلال ذات الفترة بـ 18 سؤالا و9 رغبات و6 مقترحات بقانون و3 تهديدات بتفعيل اداة الاستجواب ضد الوزيرين انس الصالح وعبدالعزيز الابراهيم.

اهتمامات النواب

واشار "اتجاهات" الى ان اهتمامات النواب خلال الاسبوع الثالث من ديسمبر تبلورت نحو قضايا محددة بدأت في مناقشة الاستجواب الموجه من عبدالله الطريجي لوزير التجارة والصناعة عبدالمحسن المدعج، ومناقشة صلاحيات وحدود تدخلات المجلس الأولمبي الآسيوي في الشأن الرياضي الداخلي ومدى الاستعدادات لاستقبال موسم الأمطار فضلا عن طرح بعض النواب لمواقفهم تجاه مستقبل تطور البورصة الكويتية وسبل ترشيد الإنفاق في ظل انخفاض السعر العالمي للنفط.

استجواب الطريجي:

تطرق «12» نائبا للتعليق على الاستجواب المقدم من النائب عبدالله الطريجي لوزير التجارة والصناعة عبدالمحسن المدعج، فمن جانبه أكد الصالح أنه استجواب صحي يدرج في ادوات المساءلة التي اتخذها مقدمه، ولم يقفز بشكل انتقامي الى رئيس الوزراء كالعادة بل للوزير المعني، وتحدث دشتي مؤيدا،بينما تحدث الحريص معارضا.

الملف الرياضي:

اثارت تدخلات المجلس الأولمبي الآسيوي في الشؤون الداخلية استياء عدد من النواب وهو ما برز في تصريحات «9» فبدوره استغرب رئيس لجنة الشباب والرياضة البرلمانية عبدالله المعيوف تدخل سكرتير المجلس الأولمبي في أداة رقابية يملكها مجلس الامة الممثل الشرعي للشعب الكويتي، ودعا حمود الحمدان الحكومة الى "ان يكون لديها الرد على جميع المزاعم والادعاءات الوارده بمثل هذه الرسالة المسيئة لاحد اجهزة الدولة" وحول كيفية التعامل الحكومي مع مثل هذه الرسائل قال خليل عبدالله «على الحكومة ان تثبت انه إما لدينا حكومة، او ليس لدينا حكومة»

استعدادات موسم الأمطار:

حث «8» نواب الأجهزة الحكومية على ضرورة التجهيز لاستقبال موسم الأمطار ومن جانبه طالب حمود الحمدان وزير الاشغال عبدالعزيز الابراهيم باتخاذ الاحتياطات لاستقبال فصل الشتاء، وشدد سعدون حماد على أنه إذا تبين ان الوزارة عادت إلى نفس النقطة وفشلت في التعامل مع موسم الأمطار الحالي فحينها سيتحمل الوزير الإبراهيم المسؤولية، وقال الحريص "لن نقبل ان يتكرر ما حصل العام الماضي مرة أخرى من امتلاء للمناهيل وغرق لكثير من الطرقات بمياه الأمطار".

البورصة الكويتية:

مناقشات النواب حول مستوى التعامل في البورصة تبلورت في حديث «7» نواب، حيث اعلن سعدون حماد عن تبنيه تقديم طلب جديد لعقد جلسة اخرى خاصة لبحث استمرار تعثر سوق الاوراق المالية وانهياره.

ترشيد الإنفاق:

طرح «7» نواب اراءهم حول تداعيات انخفاض سعر النفط وجدد النائب احمد القضيبي دعوته الحكومة بضرورة الحضور الى الاجتماع الثاني لمناقشة تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط ومعها كافة البيانات التي طلبها المجلس في اجتماعه الأول والرد على كافة الاستفسارات النيابية التي طرحت، ومن جانبه صرح رئيس لجنة الميزانيات عدنان عبدالصمد انه لا نية لرفع الدعم عن البنزين والكهرباء حسب ما عرض في الميزانية ولا مساس بالرواتب والأجور والعلاوات عند ترشيد النفقات. وشدد النائب فيصل الشايع على أن تكون هناك بدائل للنفط في الإيرادات.

الأسئلة البرلمانية

واوضح تقرير "اتجاهات" ان نواب الأمة قدموا 18 سؤالا خلال الاسبوع الماضي تناولت عددا من القضايا والملفات أبرزها شؤون الموظفين في الكويت بواقع 7 أسئلة عن «عزل رئيس جمعية الرقة التعاونية- اسماء الأطباء العاملين بالوزارة ويجمعون بين العمل بالقطاع الحكومي والخاص- المسميات الوظيفية لاعضاء هيئة التدريس المعينين بالجامعة» وجاءت مكافحة الفساد في الترتيب الثاني بواقع 3 أسئلة أبرزها عن تجاوزات ومخالفات إدارية ومالية في مركز اللغات بجامعة الكويت، واحتلت قضايا التعليم والمواصلات الترتيب الثالث بواقع سؤالين لكل منهما وفي الرابع جاءت قضايا الامن والمال والاستثمار والشؤون الادارية والشؤون الدينية بواقع سؤال لكل منها.

وأشار التقرير أن الاسئلة قدمها 13 نائبا، منهم 6 نواب قدم كل منهم سؤالين وهم «دشتي - عاشور - الفضل - خليل عبدالله - خليل الصالح - حمدان العازمي» فيما قدم بقية النواب سؤالا واحدا .

وأفاد التقرير ان الاسئلة استهدفت 9 وزراء في مقدمتهم وزير التعليم بدر العيسى بواقع 5 أسئلة ثم وزير الداخلية محمد الخالد بثلاثة أسئلة، ثم هند الصبيح والعبيدي بسؤالين لكل منهما بينما تلقى بقية الوزراء سؤالا واحدا.

الرغبات النيابية

اكد تقرير "اتجاهات" ان المقترحات برغبة التي تقدم بها النواب في الأسبوع الماضي بلغت 9 مقترحات، اشتملت على 9 قضايا رئيسية، وجاءت عبر 9 نواب منها ما هو منفردا وما هو مشترك، وعلى ترتيب النواب الأكثر تقديما للرغبات، يوضح "اتجاهات" ان سعدون حماد هو الاكثر تقديما خلال الاسبوع بواقع مقترحين، حيث اهتم بقضايا الإسكان، الى جانب ملف الطرق والمواصلات، وجاء المقترح الصحي من قبل احمد القضيبي والذي يقضي باسناد إدارة مستشفى جابر الأحمد إلى مستشفى عالمي لمدة زمنية محددة، بينما اهتم لاري بالجانب الاجتماعي، حيث اقترح منح الموظف في حالة وفاة الزوج او أحد الاقارب حتى الدرجة الثالثة نسبا ومصاهرة اجازة بمرتب كامل لمدة لا تزيد على اربعة أيام، ومن جانب اخر طالب مبارك الخريتج في مقترحه الذي يخص العسكريين بتشكيل دورة لضباط الصف الجامعيين في وزارة الدفاع لالحاقهم بدورة للترقية لرتبة ملازم، وتبني الهرشاني عبر مقترحه الذي يهتم بالتكنولوجيا وتقنية المعلومات أهمية البريد الإلكتروني الوطني لكل مواطن، واشتمل مقترح المعيوف على الاطفائيين بتنظيم دورة لضباط اختصاص الجامعيين المدنيين في الادارة العامة للاطفاء، وقدم طنا مقترحا للموظفين المدنيين العاملين بالقطاعين الحكومي والخاص ببيع جزء من رصيد اجازتهم الممنوحة لهم، وعلى صعيد اخر اشترك النائبان «خليل عبدالله، وعودة الرويعي» في تقديم مقترح يخص القياديين في الوزارات يفيد بالغاء مجالس الوكلاء بجميع الوزارات.

مقترحات القوانين

وبين "اتجاهات" أن النواب تقدموا خلال الاسبوع الماضي بست مقترحات بقانون حول 4 قضايا، وتصدرت الرعاية الاجتماعية اهتمامات النواب بمعدل مقترحين، ثم في الترتيب الثاني طرح النواب مقترحين حول القضايا الأمنية فيما يتعلق بتجريم الإرهاب، وأخيرا نالت قضيتي « العمالة- الاصلاح القضائي» مقترحا واحدا لكل منهم حول « تعديل بعض احكام قانون رقم 19 لسنة 200 بشأن دعم العمالة الوطنية - بانشاء شركات اعلان خاصة تحت اشراف وزارة العدل» واشار "اتجاهات" أن عدد من النواب قدموا مقترحا لكل منهم ابرزهم « دشتي- فيصل الدويسان- مبارك الحريص».

التهديدات

وبين "اتجاهات" أن النواب وجهوا 3 تهديدات خلال الاسبوع الماضي منها اثنين لعبد العزيز الابراهيم من المعيوف ومطيع العازمي في حالة عدم الاستعداد الجيد لموسم الامطار والاستفادة من اخطاء العام الماضي، في حين توعد دشتي باستجواب انس الصالح على خلفية سلوك الهيئة العامة للاستثمار والذي ادى الى دمار البورصة على حد قول النائب.

أكد أنها خطوة طال انتظارها ودعا لإعطاء الناقل الوطني أهمية تشريعية

الصالح يبارك للشعب بدء تحديث أسطول الكويتية

خليل الصالح

بارك النائب خليل الصالح للشعب الكويتي تحقق اولى مراحل تطوير اسطول طائرات الناقل الوطني بعدما تسلمت الخطوط الجوية الكويتية امس اولى الطائرات الحديثة المستأجرة لافتا الى انها خطوة طال انتظارها لتطوير اسطول الخطوط الجوية الكويتية مشددا على ضرورة اعطاء الناقل الوطني اهمية تشريعية في المرحلة القادمة حتى تعود الكويتية لسابق عهدها

وقال الصالح في تصريح صحافي اننا دون شك ندعم كل اجراء من شانه ان يعزز الثقة في اسطول ناقلنا الوطني غير اننا نأمل ان تنسجم اجراءاتها مع القوانين خصوصا وان رئيسة مجلس الادارة قد اعلنت مؤخرا بانها بان الكويتية ستبرم عقد جديد مع بوينغ لشراء عدد 10 طائرات

وتساءل: هل يملك المجلس العلى للطيران المدني اعطاء الكويتية صكا على بياض لتوقيع هذه العقد دون ان تكون هناك دراسات فنية ومالية لاسيما وان العقد السابق مع الايرباص يشمل تاجير 12 طائرة وشراء 25 طائرة و 10 طائرات اخرى تحت الطلب ايضا

الجيران : الأساليب التقليديه لا تتلاءم والتطور الهائل للجريمة والإرهاب

اكد النائب عبدالرحمن الجيران ان تطوير المنظومة الامنية وعي تتطلبة المسؤولية والامانة.

وقال الجيران في تصريح له ان العالم من حولنا يتغير بوتيره متسارعه قد لا تتلائم معها الاساليب التقليديه بصوره شامله خاصة في ظل التطور الهائل للجريمة المنظمة والارهاب مع طفرة التكنولوجيا الامر الذي يتطلب من الاجهزة المعنية في الدولة مسايرة ومتابعة كافة المستجدات والإعداد المسبق للاحتمالات ورفع كفاءة القدرات الامنية

اعلان للسادة مساهمي شركة البريق القابضة

يسر شركة هيرست لريدرز العقارية - بصفته مقدم عرض الاستحواذ - أن يعلن عن البدء في عملية تجميع أسهم " شركة البريق القابضة" وفقا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 مقابل مبلغ وقدره (12.33 فلس للسهم الواحد)، فعلى من يرغب في المشاركة في هذا العرض من مساهمي "شركة البريق القابضة" ان يتوجه الى مقر شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) الكائن في منطقة الشرق - شارع الشهداء - الدور الأرضي - التعبئة النموذج المعد لهذا العرض خلال أوقات الدوام الرسمي بالشركة وذلك اعتبارا من يوم الأحد الموافق 21 ديسمبر 2014 حتى الساعة 12.30 من ظهر يوم الخميس الموافق 22 يناير 2015 مع احضار المستندات التالية: الأفراد: -1 صورة البطاقة المدنية. -2 شهادة / كتاب من الشركة الكويتية للمقاصة برصيد الأسهم المملوكة له في شركة البريق القابضة. الشركات: -1 صورة من عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة. -2صورة من شهادة وزارة التجارة والصناعة لمن يهمه الأمر باسماء أعضاء مجلس الادارة ومن له حق التوقيع. -3صورة البطاقة المدنية للمخول بالتوقيع. -4 شهادة / كتاب من الشركة الكويتية للمقاصة برصيد الأسهم المملوكة في شركة البريق القابضة.